الأمم المتحدة

A/65/439/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
29 November 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

تقرير اللجنة الثانية*

المُقرِّر: السيد بول لوسوكو إفامبي **إمبولي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

أولا – المقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٣ من جدول الأعمال (انظر A/65/439، الفقرة ٢). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٢١ و ٣٠ المعقودتين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/65/SR.21 و ٣٠).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/65/L.8 و A/C.2/65/L.47

٢ – في الجلسة ٢١ المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل اليمن، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان

* يصدر تقرير اللجنة المتعلق بهذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرمز A/65/439 و Add.1 و 2.

101210 101210 10-65793 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“ (A/C.2/65/L.8)، وفيما يلي نصه:

” إن الجمعية العامة،

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٨/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢٠٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٠٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٢٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و٦٤/٢١٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠ المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تشير** إلى إعلان ألماتي وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

”**وإذ تشير كذلك** إلى إعلان إيزولويني الذي اعتمد في الاجتماع الثالث لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في مملكة سوازيلند في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩،

”**وإذ تحيط علما** بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي التاسع للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠،

”**وإذ تسلّم** بأن عدم وجود منافذ برية إلى البحر، وهو وضع يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية، وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره، أمور لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة ومن

تعبئة الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

”**وإذ تعرب عن قلقها** لأن التطور غير الكافي للهياكل الأساسية للنقل وتدهور هياكل النقل الأساسية القائمة لا يزالان يشكلان عائقا أساسيا أمام التجارة، بينما لا تزال الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة غير كافية وغير موثوقة،

”**وإذ تعرب عن دعمها** للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من نزاعات، سعيا إلى تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح وإعادة بناء الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقا للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل ألماتي،

”**وإذ تؤكد من جديد** أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

”٢ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

”٣ - **تؤكد من جديد أيضا** أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا تمس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛

”٤ - **تؤكد من جديد كذلك** التزامها الكامل بأن تعالج، بشكل عاجل، الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، عن طريق التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي، على النحو الوارد في إعلانها المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي؛

”٥ - **تلاحظ مع القلق** أنه رغم التقدم المحرز في تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية مهمشة في التجارة الدولية وتواجه

تحديات في جهودها الرامية إلى إقامة نظم فعالة للنقل العابر، مما يحول بينها وبين الاستفادة الكاملة من إمكانات التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المطردين، لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

"٦ - **تدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف ذات الصلة والشركاء الثنائيين المعنيين إلى التعجيل بتعزيز تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

"٧ - **تطلب** إلى البلدان النامية غير الساحلية أن تعزز ملكيتها لبرنامج عمل ألماتي بزيادة إدماجه في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

"٨ - **تعرب عن قلقها** لأن سلبيات الموقع الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية تجعلها عرضة للصدمات الخارجية، كما دلت على ذلك مؤخرا آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على الصادرات، ونزول أسعار السلع الأساسية، وصعوبات في تمويل التجارة، وتقلص تدفقات الاستثمار، وزيادة النزعة الحمائية، وتزايد احتمالات انخفاض تدفقات المساعدة الرسمية، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة إنمائية جديدة وإضافية يمكن التنبؤ بها لإعانة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على التحمل والحفاظ على أوجه التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج عمل ألماتي؛

"٩ - **تسلّم** بأن أقل البلدان نموا في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعترض جهودها الإنمائية قيود شديدة تعزى إلى عوائق وعقبات هيكلية، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة من أجل تلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة والتصدي للتحديات التي تواجهها من أجل تمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

"١٠ - **تسلّم أيضا** بأن تغير المناخ يُخلِّف أثرا سلبيا على البلدان النامية غير الساحلية، يشمل تدهور التربة والتصحر وإزالة الغابات ونقص الموجودات من الأغذية والمياه وتدمير الهياكل الأساسية للنقل، وتحث الشركاء في التنمية على تقديم المساعدة المالية والتكنولوجية والمساعدة في مجال بناء القدرات من أجل تمكين البلدان

النامية غير الساحلية من التصدي للتحديات الناشئة عن تغير المناخ، وخاصة بتنفيذ استراتيجيات فعالة على سبيل الأولوية للتكيف مع تغير المناخ، واتخاذ إجراءات للتخفيف من أثره، وبإتاحة مرفق للتمويل خاص بتغير المناخ للبلدان النامية غير الساحلية؛

"١١ - **تسلّم كذلك** بالتحديات الناشئة عن عوامل تدهور التربة والتصحر وإزالة الغابات وتغير المناخ، وبالأثر السلبي لكل منها على الآخر، وبالفوائد الممكن جنيها من التصدي على نحو متبادل لهذه المشاكل ولأثرها على توافر الأغذية والمياه ومن حيث تدمير الهياكل الأساسية للنقل، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة زيادة دعمه لجهود البلدان النامية غير الساحلية المبذولة للتكيف مع الأثر السلبي لتغير المناخ؛

"١٢ - **تشجّع** المنظمات الدولية المعنية، بما فيها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجان الإقليمية، وغير ذلك من مؤسسات البحوث المعنية على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في إجراء دراسات من أجل تحسين فهم الآثار التي يُخلِّفها تغير المناخ على البلدان النامية غير الساحلية وصياغة إجراءات لمكافحة آثاره السلبية؛

"١٣ - **تطلب** إلى الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية تقديم مساعدات تقنية ومالية ملائمة وكبيرة يجري تنسيقها على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال والهياكل الأساسية للطاقة، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

"١٤ - **تشدد** على أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما إحدى أولويات برنامج عمل ألماتي، وتلاحظ أن المفاوضات التي تجريها حاليا منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة لها أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية من حيث استفادتها من تدفق أكثر كفاءة للسلع والخدمات وتحسين

القدرة التنافسية على الصعيد الدولي نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يكفل تضمين الاتفاق بشأن تيسير التجارة في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة الإنمائية تعهدات ملزمة تضمن حرية العبور وإعفاءات من رسوم العبور أو تخفيضا لها، فضلا عن تسريع حركة السلع والإفراج عنها وتخليصها، على أن يكون الهدف النهائي هو تخفيض تكاليف المعاملات، بوسائل شتى منها تخفيض مدة النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود؛

"١٥ - **تطلب** إلى الشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية مراعاة كافية، بما في ذلك بناء القدرة على صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وتنفيذ الاتفاقات الدولية، والاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق العامة، وتعزيز القدرات الإنتاجية بقصد زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات؛

"١٦ - **تسلّم** بأن اقتصاد العديد من البلدان النامية غير الساحلية لا يزال يعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية وأن صادراتها غير ذات قيمة عالية، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تنويع قاعدتها الاقتصادية، وتيسير الحصول على التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر وتشجيع نقلها، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز القيمة المضافة لصادراتها عن طريق تطوير قدراتها الإنتاجية؛

"١٧ - **تشجّع** على مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمشاركة الجهات المانحة، وكذلك التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي، وتعترف، في هذا السياق، بأن توسيع وزيادة فعالية التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبينها وبين بلدان المرور العابر النامية ضروريان لكفالة اتباع نهج منسق في صياغة إصلاحات سياسة تيسير التجارة والنقل عبر الحدود وفي تنفيذها ورصدها؛

"١٨ - **تشدد** على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل، ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية، وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، فضلا عن دوره

الرئيسي في توفير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق العامة، وتدعو البلدان المصدرة لرؤوس الأموال إلى تقديم المزيد من المساعدة والدعم الماليين للمساعي التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية للحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق اعتماد وإعمال حوافز اقتصادية ومالية وقانونية لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاه البلدان النامية غير الساحلية؛

”١٩ - **تطلب** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، واللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مواصلة إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، مع مراعاة الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة مراعاة تامة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، إلى القيام بذلك، وتشجعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة تنسيقا جيدا في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة؛

”٢٠ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها اللجان الإقليمية من أجل تطوير الهياكل الأساسية لشبكات السكك الحديدية والطرق الإقليمية والترابط بينها وتكاملها ومن أجل تعزيز الأطر القانونية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتلاحظ مع التقدير، في هذا الصدد، الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة؛

”٢١ - **تشجع** مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا على مواصلة كفالة المتابعة المنسقة والرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل ألماتي والإبلاغ عنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ومضاعفة الجهود التي يبذلانها في مجال الدعوة لإذكاء الوعي الدولي وحشد الموارد، والمضي في تطوير التعاون والتنسيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

”٢٢ - **ترحب** بإنشاء مجمع البحث والفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية في أولانباتار من أجل تعزيز القدرة التحليلية داخل البلدان النامية غير

الساحلية وتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات اللازمة لزيادة جهودها المنسقة إلى أقصى حد من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي والأهداف الإنمائية للألفية، وترحب أيضا، في هذا الصدد، بإقرار النص النهائي لمشروع الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مجمع البحث والفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية من قبل الاجتماع الوزاري السنوي التاسع للبلدان النامية غير الساحلية، وتحث الجهات المانحة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا واللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تحقيق أهداف مجمع البحث والفكر الدولي؛

”٢٣ - **تشجع** الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، وكذلك الكيانات الخاصة، على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

”٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا تحليليا عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

”٢٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون ”إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“.

٣ - وفي الجلسة ٣٠ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“ (A/C.2/65/L.47) قدمه مقرر اللجنة، بناء على مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.8.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/65/L.47 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة ٣٠ أيضا، أدلى مقرر اللجنة ببيان صوّب خلاله شفويا الفقرة ١٢ من مشروع القرار (انظر A/C.2/65/SR.30).

٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/65/L.47 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/65/L.47، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/65/L.8 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي:

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢٠٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٠٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٢٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/٢١٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ الذي عقدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(٢)]،

وإذ تشير إلى إعلان ألماتي[(٣)] وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[(٤)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٥/١.

(٣) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

وإذ تحيط علما بإعلان إيزولويني الذي اعتمد في الاجتماع الثالث لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في سوازيلند في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩،

وإذ تحيط علما أيضا بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي التاسع للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،

وإذ تسلّم بأن عدم وجود منافذ برية إلى البحر، وهو وضع يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية، وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره، أمور لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة ومن تعبئة الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة لا يزال يشكل عائقا أساسيا أمام التجارة، ويكبح نمو البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من نزاعات، سعيا إلى تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة بنائها، ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقا للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل ألماتي،

وإذ تسلّم بأن المسؤولية الرئيسية عن إقامة نظم نقل فعالة تقع على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي[٥]؛

---

(٥) A/65/215.

٢ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا تمس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛

٤ - **تطلب** إلى بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذ جميع التدابير المناسبة، على النحو المبين في الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي[٦]، للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وتطلب إلى البلدان النامية غير الساحلية أن تعزز ملكيتها لبرنامج عمل ألماتي بزيادة إدماجه في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٥ - **تطلب أيضا** إلى الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية تقديم مساعدات تقنية ومالية ملائمة وكبيرة يجرى تنسيقها على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٦ - **تؤكد من جديد** التزامها الكامل بأن تعالج، بشكل عاجل، الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، عن طريق التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي[٤]، على النحو الوارد في إعلانها المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي[٦]؛

٧ - **تسلّم** بأن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية قد عززت جهودها في مجال إصلاح السياسات العامة والإدارة، وأن شركاء التنمية، ومنهم المؤسسات المالية والإنمائية الدولية، يولون مزيدا من الاهتمام لإنشاء نظم فعالة للمرور العابر؛

٨ - **تلاحظ مع القلق** أنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي، فإن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال مهمشة في التجارة الدولية ولا تزال تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى إقامة نظم فعالة للنقل العابر، مما يحول بينها وبين

(٦) القرار ٢/٦٣.

الاستفادة الكاملة من إمكانات التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المطردين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **تدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف ذات الصلة والشركاء الثنائيين المعنيين إلى التعجيل بتعزيز تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، على نحو أفضل تنسيقا، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال والهياكل الأساسية للطاقة، بهدف تعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

١٠ - **تعرب عن القلق** من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية ما زالا ضعيفين للغاية أمام الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على التحمل والحفاظ على أوجه التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج عمل ألماتي؛

١١ - **تسلّم** بالتحديات الناشئة عن عوامل تدهور التربة والتصحر وإزالة الغابات وتغير المناخ، وبالأثر السلبي لكل منها على الآخر، وبالفوائد الممكن جنيها من التصدي على نحو متبادل لهذه المشاكل ولأثرها على توافر الأغذية والمياه، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تعزيز دعمه للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية للتصدي لهذه التحديات على نحو متكامل، حسب الاقتضاء؛

١٢ - **تشجع** مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واللجان الإقليمية، ومؤسسات البحوث المعنية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، في إجراء دراسات من أجل تحسين فهم الآثار التي يخلفها تغير المناخ على البلدان النامية غير الساحلية وتقديم توصيات في ذلك الصدد؛

١٣ - **تشدد** على أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما من أولويات برنامج عمل ألماتي، وتلاحظ أن مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية بشأن تيسير التجارة لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة الكفاءة في تدفق السلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات، وتطلب إلى المجتمع الدولي كفالة أن يفي الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الوارد في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة بالهدف المتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات، بوسائل شتى منها تخفيض مدة النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود؛

١٤ - **تطلب** إلى الشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا، مع مراعاة الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية مراعاة كافية، بما في ذلك بناء القدرة على صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وتنويع المنتجات المخصصة للتصدير من خلال إشراك القطاع الخاص، بما يشمل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بقصد زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات؛

١٥ - **تسلّم** بأن اقتصاد الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا يزال يعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي كثيرا ما تكون قيمتها الإضافية ضعيفة، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، والتشجيع على نقل التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفق شروط تتفق عليها الأطراف، وتعزيز إضافة القيمة لصادراتها عن طريق تطوير قدراتها الإنتاجية؛

١٦ - **تشجع** على مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وكذلك التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي؛

١٧ - **تعترف** بأن توسيع وزيادة فعالية التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبينها وبين بلدان المرور العابر النامية ضروريان لكفالة اتباع نهج منسق في صياغة إصلاحات سياسة تيسير التجارة والنقل عبر الحدود وفي تنفيذها ورصدها؛

١٨ - **تشدد** على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل، ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية، وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتعترف بالدور الهام لمشاركة القطاع الخاص

في تنمية الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق العامة بالبلدان النامية غير الساحلية، وبالإمكانيات التي تنطوي عليها تلك المشاركة؛

١٩ - **تطلب** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية مواصلة إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، مع المراعاة التامة للإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، وتشجعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة تنسيقا جيدا في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة؛

٢٠ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، في إطار تطوير الهياكل الأساسية والقدرة على الاتصال وتحقيق التكامل في شبكات السكك الحديدية والطرق الإقليمية، وتعزيز الأطر القانونية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

٢١ - **تشجع** مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على أن يستمر في كفالة المتابعة المنسقة والرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل ألماتي والإبلاغ عنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ومضاعفة الجهود التي يبذلها في مجال الدعوة لإذكاء الوعي الدولي وحشد الموارد، والمضي في تطوير التعاون والتنسيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٢٢ - **ترحب** بالتقدم المحرز منذ إنشاء مجمع البحث والفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية في أولانباتار من أجل تعزيز القدرة التحليلية داخل البلدان النامية غير الساحلية وتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات اللازمة لزيادة جهودها المنسقة إلى أقصى حد من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي والأهداف الإنمائية للألفية، وتحيط علما، في ذلك الصدد، بإقرار الاجتماع الوزاري السنوي التاسع للبلدان النامية غير الساحلية للاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مجمع البحث والفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، وتدعو مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء والمنظمات الدولية

والإقليمية المعنية إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تنفيذ أنشطة مجمع البحث والفكر الدولي؛

٢٣ - **تشجع** الشركاء في التنمية، بمن فيهم المؤسسات المالية والإنمائية الدولية، وكذلك الكيانات الخاصة، على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي[٣]؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا تحليليا عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٢٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند الفرعي المعنون ''إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر''.